سِلْسِلَةُ رَوَائِعِ البِحَارِ فِي تَخْرِيجِ الآثَارِ (٤)

جُزْءٌ فِيهِ
ضَعْفُ حَدِيثِ
حَسْرِ الثَّوْبِ فِي المَطَرِ

تَخْرِيجُ:
أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ العُرَيْفِيِّ الأَثَرِيِّ
غَفَرَ اللهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

مكتبة أهل الحديث

جُزْءٌ فِيهِ
ضَعْفُ حَدِيثِ
حَسْرِ الثَّوْبِ فِي الْمَطَرِ

حُقوقُ الطبعِ مَحفُوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ-٢٠١٨

مكتبة
أهلِ الحدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

هاتف: ١٧٣٤٤٦١٦
فاكس: ١٧٣٤١٦٧٦

سِلْسِلَةُ رَوَائِعِ البِحَارِ فِي تَخْرِيجِ الآثَارِ (٤)

جُزْءٌ فِيهِ
ضَعْفُ حَدِيثِ
حَسْرِ الثَّوْبِ فِي الْمَطَرِ

تَخْرِيجُ:
أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ العُرَيْفِيِّ الأَثَرِيِّ
غَفَرَ اللهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ
أَسماءُ مَنْ تَكَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ فِي بَعْضِ أَحَادِيث صَحِيحِ الحَافِظِ مُسْلِم رحمه الله

فَقَدْ تَكَلَّمَ أئمَّةُ أَفاضِل مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ صَحِيحِ الحَافِظِ مُسْلِمٍ رحمه الله عَلَىٰ قَواعِدِ أَهْلِ الحَدِيثِ لحِفْظِ السُّنَّةِ النَّبوية.

وإليْكَ أَسْمَاءهمُ مُرتبةٌ عَلَىٰ تَارِيخِ وَفِيَاتهم وَهُم:

١) الحافظُ البُخَارِيُّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٢٥٦هـ).

٢) الحافظُ أَبُو دَاودَ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٢٧٥هـ).

٣) الحافظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٣١١هـ).

٤) الحافظُ أبو الفَضْل بنُ عَمّار الشَّهِيد رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٣١٧هـ).

٥) الحافظُ ابْنُ حِبَّان رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٣٥٤هـ).

٦) الحافظُ الدَّارَقُطْنِيُّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٣٨٥هـ).

٧) الحافظُ الخَطَّابِيُّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة: ٣٨٨هـ).

٨) الحافظُ البَيْهَقِيُّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٤٥٨هـ).

٩) الحافظُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٤٦٥هـ).

١٠) الحافظُ أَبُو عَلِيّ الغَسَّانِيُّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٤٩٨هـ).

١١) الحافظُ القَاضِي عِيَاضٌ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٥٤٤هـ).

١٢) الحافظُ عَبْدُ الحَقِّ الإِشْبِيلِيّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٥٨١هـ).

١٣) الحافظُ ابْنُ الجَوزِيّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة: ٥٩٧هـ).

١٤) الحافظُ ابْنُ الصّلاحِ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٦٤٣هـ).

١٥) الحافظُ الْمُنْذِرِيُّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٦٥٦هـ).

١٦) الحافظُ النَّوَوِيّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٦٧٦هـ).

١٧) شيخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٧٢٨هـ).

١٨) الحافظُ ابْنُ عَبْدِ الهَادِيّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٧٤٤هـ).

١٩) الحافظُ الذَّهَبِيّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٧٤٨هـ).

٢٠) الحافظُ ابْنُ القَيِّمِ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٧٥١هـ).

٢١) الحافظُ البُلقِينيُّ رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٨٠٥هـ).

٢٢) الحافظُ ابْنُ حَجَر رحمه الله (الْمُتوفىٰ سَنَة:٨٥٢هـ).[1]

❁ ❁ ❁

(١) وانظر: «النَّجم الوَهَّاج» لشَيْخِي العلاَّمة فوزيِّ بنِ عبدِ اللهِ الأَثَريِّ (ص٢٢ و٢٣).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رَبِّ زِدْنِي عِلْماً، وحِفْظاً، وفَهْماً

المُقَدِّمَةُ

إنَّ الحَمدَ للهِ نَحْمَدُهُ، ونَسْتعينُهُ، ونَسْتغفِرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِنْ شُرورِ أَنْفُسِنَا، ومِنْ سَيئاتِ أعمالِنَا مَنْ يهدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فَلَا هادِيَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، وأشهدُ أنَّ مُحمّداً عبدُهُ ورسولُهُ.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران :١٠٢].

﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠ و٧١].

أَمَّا بعدُ...

فإنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وخَيْرَ الهَدِي هَدْيُ مُحمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحدثاتُها، وكُلَّ مُحدثةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ، وكُلَّ ضلالةٍ في النَّارِ.

فَهَذا جُزْءٌ حَدِيثِيٌّ فِيهِ تَخْرِيجُ حَدِيثِ: «**حَسْرِ الثَّوْبِ فِي الْمَطَرِ**» فَخرّجْتُ الحَدِيثَ تَخْرِيجاً عِلميّاً، وبَيّنتُ ضَعْفَهُ عَلَىٰ طَرِيقَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ.

قلتُ: وأَبىٰ اللهُ أَنْ لاَ يَصحُّ إلاَّ كِتَابهُ الكَرِيم، فَلاَ تَكُونُ العَصِمْةُ[1] والصِّحةُ إلاَّ لكِتَابه سُبْحانَهُ وتَعَالَىٰ، ومَا سِواهُ فَلاَ، ومِنْ هَذهِ الكُتبِ؛ كِتَابِ صَحيحِ الحافظِ مُسْلِمٍ رحمه الله فَفِيهِ أَحَادِيثٌ مُنْتقدةٌ مِنْ قِبَلِ أَئمَّةِ الحَدِيثِ مِنْهُا: حَدِيثُنَا هَذَا فِي «**حَسْرِ الثَّوْبِ فِي الْمَطَرِ**»؛ فَفْطَنْ لِهَذَا تَرْشَد.

هَذَا وَأَسْأَلَ اللهَ العَظِيم أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الجزءِ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مَنِّي هَذَا الجُهْدُ الْمُتَواضع، وَيَجْعَلَهُ فِي مَوَازِينَ حَسَنَاتِي يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَبَنُون.

وفي الخِتَامِ لا أَنْسَىٰ الشُّكر والتَّقدير لفَضِيلةِ **شَيْخِي العَلَّامةِ الوَالِدِ فَوْزِيِّ بنِ عَبْدِاللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيِّ الأَثَرِيِّ**، الذي تَفَضَّلَ مَشْكُوراً بمراجَعةِ هذا التَّخْرِيجِ، فجزاه اللهُ عَنْ ابنهِ خَيْرَ ما جَزىٰ والداً عَنْ ولدِهِ.

وَصَلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ نَبِّينَا مُحَمَدٍ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِين.

كتبهُ

أَبُو الحَسَنِ الأَثَرِيُّ

---

(١) فاللهُ تَعَالَىٰ لَم يَكْتُبِ العِصْمَةَ لِكِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِ، واللهُ الْمُسْتعان.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذكرُ الدَّليلِ علَى ضَعْفِ حَدِيثِ:
حَسْرِ الثَّوْبِ في المَطَرِ

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَوْبَهُ، حَتَّىٰ أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ تَعَالَىٰ».

حديثٌ منكرٌ

أَخرجهُ مُسلمٌ في «صَحِيحِهِ» (ص٣٦٠ ح٨٩٨)، وأَبُو دَاودَ في «السُّنن» (ص٧٧٠ ح٥١٠٠)، والنَّسَائِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٢ ص٣٢٨ ح١٨٥٠)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج١٩ ص٣٦٤ ح١٢٣٦٤)، و(ج٢١ ص٣٢٤ ح١٣٨٢٠)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (ص٦٥٨ ح٣٤٢٦)، والبَزَّارُ في «الْمُسْند» (ج١٣ ص٢٩٣ ح٦٨٧٣)، والرُّويَانِيُّ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٢٧١ ح١٣٨٥)، والبُخَارِيُّ في «الأَدبِ الْمُفْرد» (ص٢٠٤ ح٥٧١)، وابنُ حِبَّانَ في «صَحيحِهِ» (ص١٦٣٠ ح٦١٣٥)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٣ ص٥٠١ ح٦٤٥٦)، وفي «مَعْرفةِ السُّنن» (ج٥ ص١٨٣ ح٧٢٣١)، والحاكمُ في «الْمُسْتدرك» (ج٤ ص٣١٧ ح٧٧٦٨)، وأَبُو نُعَيْم في «الْمُسند الْمُستخرج» (ج٢ ص٤٨٣)، وفي «حِلْية الأولياءِ» (ج٦ ص٢٩١)، وابنُ أَبِي عَاصمٍ في «السُّنَّة» (ص٢٦٣ ح٣٦٣)، والدَّارِمِيُّ في «الردّ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ» (ص٥٣

ح٧٦)، وأَبُو الشَّيْخِ الأصبهانيُّ في «أَخْلاق النَّبِيِّ» (ج٤ ص١٢٦ ح٨٢٢)، وابنُ أَبِي الدُّنيا في «الْمَطر والرَّعد والبَرْق» (ج٨ ص٤١٥ ح١-مَوْسُوعة ابنِ أبي الدُّنيا)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (٢٣٦٠)، والذَّهَبِيُّ في «العُلوِّ» (ص٤٦)، وفي «العَرْشِ» (ج٢ ص١٤٤)، والْمُزَكِّيُّ في «الْمُزكِيَّات» (ص٦٤ ح٢)، والبَغَوِيُّ في «الأَنْوار» (ص٤٦٣ ح٦٥٦)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (ج٢ ص٣٨٨)، والسَّمْعَانِيُّ في «الْمُنْتخب من مُعْجم شيُوخِهِ» (ص٣٥٤)، وابنُ تَيميَّةَ في «الأَرْبَعِين حديثًا» (ص١٤٤ ح٣٨)، وأَبُو العَبَّاس السراجُ في «البيتوتة» (ص٦٢ ح١٥) من عِدَّةِ طُرقٍ عن جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ بِهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ ضعيفٌ من أجلِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ وَلَمْ يُتَابِعْ، فِي أَحَادِيثِهِ مَنَاكِيرٍ عَنِ ثَابِتٍ.

قالَ عنهُ عَليُّ ابْنُ الْمَدِينِيّ: (لَمْ يَكُنْ عِنْد جَعْفَرٍ كتابٌ، وَعِنْده أَشْيَاءُ لَيست عِنْدَ غَيرِهِ)، وقالَ أيضًا: (أَمَّا جَعْفَر بنُ سُلَيْمَان فَأَكْثرَ عَن ثَابتٍ، وَكَتَبَ مَرَاسِيلَ، وَكَانَ فِيهَا أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ)، وقالَ الجُوزَجَانيُّ: (جَعْفَرُ بنُ سُليمانَ الضُّبَعِيُّ رَوَىٰ أَحاديث مُنْكَرة وهوَ ثِقَةٌ مُتماسك كَانَ لاَ يَكْتُب)، وقالَ الأَزْدِيُّ: (كانَ فيهِ تَحاملٌ عَلَىٰ بَعْضِ السَّلفِ وكَانَ لاَ يَكذبُ في الحديثِ، ويُؤخذُ عنهُ الزُّهد والرَّقائق، وأَمَّا الحديثُ فعامَّةُ حديثهِ عنْ ثابتٍ، وغَيْرِهِ فيها نظرٌ ومُنكر)، وقالَ ابنُ الجَوْزيِّ: (فِي بعضِ حَدِيثه مُنكر كَانَ يُبغضُ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَكَانَ يحيىٰ بنُ سَعيدٍ يَستضعفهُ)، وقَالَ الذَّهَبِيُّ: (وله مَا

يُنكر)، وقالَ البُخَارِيُّ: (يُخالفُ فِي بَعْضِ حديثِهِ)، وقال محمد بنُ عَمَّار: (جَعْفرٌ ضَعِيفٌ).(١)

وقَالَ ابنُ عَدِيّ في «الكامل» (ج٢ ص٣٨٩)؛ عَنْ هَذَا الحَديثِ وغيرِهِ: (وهذهِ الأحاديثُ عَن جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَسٍ كلُّها **إفراداتٌ لجعفرٍ لا يَرْويها عَن ثابتٍ غَيرُهُ**). اهـ

وقَالَ الذَّهَبِيُّ في «مِيزَان الاعْتِدَال» (ج١ ص٣٧٥): (وينفردُ بأحاديث عدَّت مِمَّا يُنْكرُ، واخْتُلِفَ في الاحْتِجاج بها منها: ... وحديثُ حَسْرِ عَنْ بدنهِ وقَالَ: (إنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بَربِّهِ) ... وغالبُ ذَلِكَ في صَحيحِ مُسْلم). اهـ

قلتُ: فالحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله يعدُّ هَذَا الحَديثَ مِنْ إفرادِ جَعْفر بنِ سُليمانَ، بلْ مِنْ مَنَاكيرِهِ.

وقَالَ الحَافِظُ ابنُ الشَّهيد في «عِلَلِ أَحاديث صَحِيحِ مُسلم» (ص٥٥): (وَهَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمَانَ، مِنْ بَينِ أَصْحَابِ ثَابتٍ لَمْ يَرْوهِ غَيرِهِ). اهـ

فلذَلِكَ لَمْ يقبلْ الحَافِظُ ابنُ الشَّهيد رحمه الله من الحَافِظِ مُسلمٍ رحمه الله إِخْرَاجَ هَذَا الحَدِيثَ في «صَحِيحِهِ»!.

---

(١) انظر: «تَهْذيب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ج٢ ص٩٧)، و«أَحْوال الرِّجال» للجُوزَجَانِيِّ (ص١٨٤)، و«العِلَلِ» لابنِ الْمَدِينيّ (ص٨٧)، و«الضُّعفاء والْمَتروكين» لابنِ الجَوْزِيِّ (ج١ ص١٧١)، و«الْمُغني في الضُّعفاء» للذَّهَبِيِّ (ج١ ص١٣٢)، و«مِيزَان الاعْتِدَال» له (ج١ ص٣٧٤)، و«التَّاريخ الكَبِير» للبُخَارِيِّ (ج٢ ص١٩٢)، و«عِلل الأحاديث في صَحيحِ مُسلم» لابنِ الشَّهيد (ص٥٥).

وقَالَ البَزَّار في «المُسند» (ج١٣ ص٢٩٣): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ، عَنْ ثابتٍ، عَن أَنَس إلاَّ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمانِ). اهـ

قلتُ: فجعفرٌ تَفَرَّدَ بِهَذا الطَّريق، وله عَنْ ثابتٍ[١] مَناكير وإفراداتٍ لا تصحُّ.

وقَالَ الحَاكمُ في «المُسْتدرك» (ج٤ ص٣١٧): (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ). اهـ

قلتُ: وتعقبهُ الذَّهَبِيُّ بقولهِ: ذَا فِي مُسْلمٍ.

وقالَ شيخُ الإسلام ابنُ تَيميَّةِ رحمه الله في «الفتاوىٰ» (ج١٣ ص٣٥٢)؛ عن أهل الحديث أنهم: (**يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا**، وَيُسَمُّونَ هَذَا «**عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ**» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ **بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ، وَغَلِطَ فِيهِ**). اهـ

قلتُ: ولَمْ يُخَرِّجِ الحَدِيثَ[٢] البُخَارِيُّ في «صَحيحهِ»؛ وهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ عَدَمِ صِحَّتِهِ عندَهُ؛ بدليلِ أَنَّه لَمْ يُخَرِّجْ لجَعْفَرِ بنِ سُليمانَ في «صَحِيحهِ»،[٣] بلْ قَالَ عَنْهُ فِي «التَّاريخِ الكَبِيرِ» (ج٢ ص١٩٢): (يُخالفُ في بَعْضِ حَدِيثِهِ)، وهَذَا فيهِ إشْعارٌ بأنَّ عُدولَهُ عنه لِعلَّةِ نَكَارةِ حَدِيثِهِ، ومُخالفتهِ لحَدِيثِ الثِّقات، وهَذهِ النُّقطةُ في الحَقيقةِ

---

(١) وثابتٌ البُناني رحمه الله لهُ أصحابٌ ثِقات حَفِظوا حديثَهُ، أشهرُهم ثلاثةٌ: حمادُ بنُ سَلَمة، وحمادُ بنُ زيد، وسُليمانُ بنُ الْمُغيرة.

وأمَّا جعفرُ بنُ سُليمانَ، فلهُ عَنْ ثابتٍ مَناكيرٍ وإفراداتٍ لم تثبُتْ، فانتَبه.

(٢) وهَذَا الحديثُ قدْ أَنْكروهُ عَلَىٰ جَعْفرِ بنِ سُليمانَ لتَفَرُّدِهِ بهِ.

(٣) وانظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج٥ ص٤٢).

غَفَلَ عَنْهَا الكثيرُ مِمَّن يُخْرِجُ أَحَاديثَ في صَحيحِ مُسْلمٍ، وَهِيَ فِي قَوانينَ أَهْلِ الحديثِ منْ قَبِيلِ الْمُنْكرِ، والْمُنْكرُ لا يُعْتَبرُ به، فافْهَم لهَذَا.

قلتُ: فالحديثُ لا يَصحُّ عَنِ النَّبِيّ ﷺ بأَبي هُوَ وأمّي، فتنبَّه.

هَذَا آخرُ مَا وفَّقني اللهُ سُبحانهُ وتَعالىٰ إليهِ فِي تَصنيفِ هذا الجزءِ النَّافعِ الْمُبارك -إنْ شاءَ اللهُ - سَائلاً ربِّي جلَّ وعَلا أنْ يكتُبَ لي بهِ أجراً، ويحطَّ عَنّي فيهِ وِزْراً، وأن يجعلَهُ لي عندَهُ يومَ القيامةِ ذُخراً... وصلّىٰ اللهُ وسلّم وباركَ علىٰ نَبيِّنا مُحمّدٍ، وعلَىٰ آلِهِ، وصَحبِهِ أجمعِينَ، وآخرُ دَعْوانا أنِ الحمدُ اللهِ ربِّ العالمِينَ.

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١)	دُرَّةٌ نَادِرَةٌ أَسماءُ مَنْ تَكَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ في بَعْضِ أَحَادِيث صَحِيحِ الحَافِظِ مُسْلِم	٠٥
٢)	المُقَدِّمَةُ.....	٧
٣)	ذكرُ الدَّليلِ علَى ضَعْفِ حَدِيثِ: حَسْرِ الثَّوْبِ في المَطَرِ.....	٩

سلسلة روائع البحار في تفريغ الآثار (٤)

جُزْءٌ فِيهِ
ضَعْفُ حَدِيثِ
حَسْرِ الثَّوْبِ فِي المَطَرِ

تفريغ:
أبي الحسن علي بن حسن بن علي العريفي الأثري
غفر الله له، ولوالديه، ولشيوخه، وللمسلمين

مكتبة أهل الحديث